دار البلد لحلول الاعمال
DAR ALBALAD FOR BUSINESS SOLUTIONS

الإعلان عن تغطية اكتتاب الأفراد

غير مخصص للنشر أو التوزيع أو الإصدار، بشكل مباشر أو غير مباشر في أو داخل أية ولاية قضائية يكون فيها هذا التوزيع غير قانوني. ولا يشكل هذا البيان إعلاناً أو نشرة إصدار أو عرضاً لبيع الأوراق المالية أو الاكتتاب فيها في أية ولاية قضائية. ولا يجب أن يشكل هو أو أي من البيانات الواردة فيه أساسا يمكن الاعتماد عليه فيما يخص أي عرض أو التزام من أي نوع كان في أي ولاية قضائية. وسيتم تقديم أي عرض لشراء الأسهم وفقا للطرح المقترح. وبالتالي يتعين على المستثمر اتخاذ قراره الاستثماري فقط على أساس المعلومات الواردة ضمن وثائق الطرح الرسمية التي ستنشرها شركة دار البلد لحلول الأعمال في الوقت المناسب فيما يتعلق بإدراج أسهمها للتداول في السوق المالية السعودية "تداول".

تغطية اكتتاب الأفراد بأسهم شركة دار البلد لحلول الأعمال ٣٧٥,٧٪

أعلنت شركة دار البلد لحلول الأعمال (ويشار إليها بـ "**الشركة**" أو "**المصدر**")، إحدى شركات تقنية المعلومات وحلول الأعمال والحلول الصناعية الرائدة في المملكة العربية السعودية، عن اكتمال عملية اكتتاب المستثمرين الأفراد في أسهم الشركة بنجاح.

وقالت الشركة بأن عملية اكتتاب المستثمرين الأفراد في الأسهم التي تم تخصيصها لهم والبالغة (٦,٣٠٠,٠٠٠) سهم عاديا تمثل ما نسبته (٣٠٪) من إجمالي أسهم الطرح العام قد انتهت يوم الخميس بتاريخ ١٤٤٧/١١/٢٧هـ، الموافق (٢٠٢٦/٠٥/١٤م)، وبسعر طرح ٩,٧٥ ريال للسهم الواحد.

وشهد اكتتاب الأفراد في الطرح العام لأسهم دار البلد لحلول الأعمال نسبة تغطية بلغت ٣٧٥,٧٪ ، كما تمت تغطية الاكتتاب بالأسهم المخصصة للفئات المشاركة ٦٦,٦ مرة من الأسهم المطروحة، وبلغت تغطية اكتتاب الصناديق العامة ٢,٢ مرة.

وللمزيد من المعلومات حول الطرح العام الأولي والاطلاع على نشرة الإصدار، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للشركة: (www.ipo.addar-bs.com).

نبذة عن الشركة

دار البلد لحلول الأعمال شركة مساهمة سعودية تأسست عام ٢٠٠١م، وتتخذ من الرياض مقرًا رئيسيًا لها، ويبلغ رأس مالها ٧٠ مليون ريال سعودي. وعلى مدى أكثر من خمسةٍ وعشرين عامًا، تطورت لتصبح مزودا رائدا لحلول تقنية المعلومات وحلول الأعمال في المملكة، من خلال تقديم خدمات تقنية المعلومات المُدارة، واستشارات تقنية المعلومات، وحلول الأعمال المدارة. وتعمل الشركة على توسيع قدراتها في تقديم حلول إنترنت الأشياء الذكية، ومن خلال استحواذها على شركة جي إس سي سلوشنز، توسعت في أعمالها في قطاع الحلول الصناعية، مضيفة خدمات تنقية الشوائب، والصيانة الصناعية، والتوريد الصناعي إلى منصتها، وهي تمارس أعمالها في داخل المملكة وفي دول مجلس التعاون الخليجي، مدعومةً بقاعدة بشرية تضم أكثر من ٨٥٠ موظفا، الأمر الذي مكنها من بناء سمعة كبيرة باعتبارها مزودا موثوقا لعملائها.

أبرز المعلومات الخاصة بالطرح:

- حصلت دار البلد لحلول الأعمال على الموافقات اللازمة من هيئة السوق المالية وتداول السعودية للمضي قدماً في عملية طرح وإدراج الأسهم.
- يخضع المساهم الكبير في الشركة لفترة حظر مدتها ستة أشهر لا يجوز له خلالها التصرف في أسهمه اعتباراً من تاريخ بدء تداول أسهم الشركة في السوق السعودية.
- عينت دار البلد لحلول الأعمال، شركة الجزيرة كابيتال، مستشاراً مالياً، ومديراً للاكتتاب، ومتعهد التغطية لعملية الطرح، وبالاشتراك مع شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال بصفتهم مديري سجل اكتتاب المؤسسات.

يتوقع أن يبدأ تداول أسهم الشركة في السوق بعد استيفاء جميع المتطلبات والانتهاء من جميع الإجراءات النظامية ذات العلاقة. وسيتم الإعلان عن بدء تداول الأسهم في الصحف المحلية وموقع تداول الإلكتروني (www.saudiexchange.sa).

إخلاء مسؤولية

يقتصر الغرض من المعلومات الواردة في هذا الإعلان على عرض معلومات أساسية ولا يوجد ادعاء باكتمالها أو استيفائها عن جميع المعلومات. ولا يجوز لأي شخص الاعتماد على المعلومات الواردة في هذا الإعلان أو على دقته أو على صحته أو اكتماله لأي غرض. كما أن المعلومات الواردة في هذا الإعلان عرضة للتغيير. وتخلي كل من الشركة والمستشار المالي وتابعيهم مسؤولياتهم صراحة عن أي التزام، أو تعهد بإضافة معلومات، أو تحديث، أو تصحيح أية أخطاء بهذا الإعلان، ولا يعتبر نشر هذا الإعلان التزام من جانب الشركة أو المستشار المالي لإتمام عملية الطرح، ولا يعتبر توصية من جانب الشركة أو المستشار المالي للمشاركة في عملية الاكتتاب في أسهم الطرح أو أي صفقة أو ترتيبات مشار إليها فيه. ولا تفسر محتويات هذا الإعلان على أنها من قبيل الاستشارات القانونية أو المالية أو الضريبية.

قد يكون توزيع هذا الإعلان مقيدًا بموجب القانون في بعض الدول، وعلى الأشخاص الذين في حوزتهم أي مستند أو معلومات أخرى مشار إليها في هذا الإعلان أن يُطلعوا أنفسهم على أي قيود من هذا القبيل وأن يلتزموا بها. حيث إن عدم الامتثال لتلك القيود قد يُعد انتهاكًا لأنظمة الأوراق المالية المعمول بها في أي دولة تطبق تلك القيود.

لا يمثل هذا الإعلان عرضًا لبيع أسهم الطرح المشار إليها أو دعوة لشرائها من قبل أي شخص في الولايات المتحدة الأمريكية، أو كندا، أو اليابان، أو أستراليا، أو جنوب أفريقيا، أو أي دولة يكون فيها هذا العرض أو الدعوة غير قانوني. إن عرض وبيع أسهم الطرح المشار إليها في الإعلان لم ولن يتم تسجيلها بموجب أنظمة الأوراق المالية المعمول بها في أي دولة باستثناء المملكة.

ويتم نشر هذا الإعلان وفقا لقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة (ويشار إليها فيما يلي بـ «**قواعد الطرح**») الصادرة عن الهيئة، علمًا بأنه لا يترتب على هذا الإعلان أي تعهدات ملزمة بشراء أسهم أو الاكتتاب في الطرح. يقتصر الغرض من المعلومات الواردة في هذا الإعلان فقط على عرض معلومات أساسية عن الطرح، ولا يمكن أن يعد هذا الإعلان عرض أو دعوة، أو أساس لاتخاذ قرار الاكتتاب في الطرح. كما لا يشكل هذا الإعلان وكذلك البيانات الواردة فيه أساسًا فيما يتعلق بأي عرض أو التزام أيًا كان في أي دولة. ولا يجوز للمستثمرين الاكتتاب في أسهم الطرح المشار إليها في هذا الإعلان إلا على أساس النشرة المعدة باللغة العربية والمعتمدة من الهيئة التي ستصدرها الشركة وتنشرها في الوقت المناسب (ويشار إليها فيما يلي بـ «**نشرة الإصدار**»). كما أن المعلومات الواردة في هذا الإعلان عرضة للتغيير. ووفقًا للمادة ٣١ (د) من قواعد الطرح، سوف تتوفر نسخ من نشرة الإصدار بعد نشرها على موقع الشركة الإلكتروني (www.ipo.addar-bs.com) والهيئة عبر موقعها (www.cma.org.sa)، والسوق المالية السعودية عبر موقعها (www.saudiexchange.sa)، وبالإضافة إلى الموقع الإلكتروني للمستشار المالي (www.aljaziracapital.com.sa).

ولا يُمثّل هذا الإعلان وثيقة طرح تحقيقاً لأغراض قواعد الطرح، ولا يجب تفسيره على أنه وثيقة طرح. ولا تتحمل الهيئة ولا السوق المالية السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذا الإعلان، ولا تقدمان أي تأكيدات تتعلق بدقته أو اكتماله وتخليان ذمتهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا الإعلان أو التعويل على أي جزء منه.

وقد يشتمل هذا الإعلان على إفادات ذات دلالة مستقبلية أو يمكن اعتبارها كذلك. ويمكن الاستدلال على هذه الإفادات المستقبلية من خلال استخدام مفردات تشير إلى المستقبل، مثل «تعتزم» أو «تقدر» أو «تعتقد» أو «من الممكن» أو «سيكون» أو «يجب» أو «متوقع» أو «تنوي» أو «قد» أو «محتمل» أو «يخطط» أو «تقدير» أو «يسعى» أو «ينبغي» أو «سوف» أو الصيغ النافية لما سبق، أو الصيغ البديلة لها أو المصطلحات المماثلة، أو عند التطرق للاستراتيجية، أو الخطط، أو الأهداف، أو الأحداث، أو الأهداف المستقبلية. وإن أي إفادات مستقبلية تعكس وجهة النظر الحالية للشركة بشأن الأحداث المستقبلية، وهي عرضة لمخاطر تتعلق بالأحداث المستقبلية وغيرها من المخاطر والشكوك والافتراضات المتعلقة بأعمال الشركة، أو نتائج العمليات، أو المركز المالي، أو السيولة، أو الاحتمالات المستقبلية، أو النمو، أو الاستراتيجيات. ويمكن أن تتسبب العديد من العوامل في اختلاف النتائج الفعلية بصورة جوهرية عن تلك الواردة في التوقعات أو الإفادات المستقبلية للشركة، بما في ذلك بين أمور أخرى، المخاطر المتعلقة بالشركة وعملياتها تحديدًا، ومستجدات الظروف الاقتصادية والصناعية، وأثر المستجدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المملكة. للمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة نشرة الإصدار. ولا تتناول الإفادات المستقبلية سوى الفترة التي أعدت من خلالها، ويخلي كل من الشركة والمستشار المالي وشركاته التابعة مسؤوليتهم صراحةً عن أي التزام أو تعهد بتحديث أي إفادة مستقبلية واردة في هذا الإعلان أو مراجعتها أو تنقيحها سواء كان ذلك نتيجة لظهور معلومات جديدة أو وقوع أي تطورات مستقبلية وما إلى ذلك.

وليس هناك ما يضمن بأن الطرح سوف يحدث، ولا ينبغي أن تستند في قراراتك المالية إلى أهداف الشركة فيما يتعلق بالطرح في هذه المرحلة. ولا يُشكل هذا الإعلان توصية متعلقة بالطرح، ولا تعهد بأي حال من الأحوال. وإن شراء أسهم الطرح التي يتطرق لها هذا الإعلان قد يعرض المستثمر لمخاطر كبيرة تتمثل في خسارة جميع الأموال المستثمرة. لذا يجب على الأشخاص الذين يدرسون إمكانية القيام بهذه الاستثمارات استشارة شخص مؤهل ومتخصص في هذا النوع من الاستثمارات، ومدى ملاءمة الطرح للشخص المعني.

ويعمل المستشار المالي حصريًا لصالح الشركة وليس لصالح أي شخص آخر فيما يتعلق بالطرح. ولن يعتبر المستشار المالي أي شخص آخر عميلاً له فيما يتعلق بالطرح، ولن يتحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص آخر غير الشركة عن تقديم وسائل الحماية المكفولة لعملائه المعنيين، كما لن يتحمل المسؤولية عن تقديم أي استشارات فيما يتعلق بالطرح، أو محتوى هذا الإعلان، أو أي صفقة، أو ترتيب، أو أي مسألة أخرى مشار إليها في الإعلان.

وقد أعدت الشركة محتوى هذا الإعلان، وهي وحدها المسؤولة عنه. ولا يقبل المستشار المالي أو أي من شركاته التابعة أو أي من مديريهم أو مسؤوليهم أو موظفيهم، أو مستشاريهم، أو وكلائهم أي مسؤولية أيًا كانت، كما لا يقدمون أي تعهد أو ضمان صريح أو ضمني بشأن صحة أو دقة أو اكتمال المعلومات الواردة في هذا الإعلان (أو بشأن ما إذا قد تم إغفال أي معلومات من الإعلان) أو أي معلومات أخرى متعلقة بالشركة أو شركاتها التابعة أو الشقيقة، سواء كانت خطية أو شفهية أو بصيغة مرئية أو إلكترونية، بغض النظر عن طريقة إرسالها أو إتاحتها، عن أي خسارة تنشأ عن أي استخدام لهذا الإعلان أو أي من محتوياته أو تنشأ بشكل آخر فيما يتصل بما سلف بيانه.

وفيما يتعلق بالطرح، يجوز للمستشار المالي وأي من شركاته التابعة، الاستحواذ على جزء من أسهم الطرح بصفتهم أصيلا، ويجوز لهم بتلك الصفة أن يحتفظوا بهذه الأوراق المالية أو الأسهم الأخرى الخاصة بالشركة أو الاستثمارات ذات الصلة بالطرح أو خلافه، فضلاً عن شرائهم أو بيعهم أو طرحهم للبيع لحسابهم الخاص.

وبالتالي، فإن الإشارات الواردة في نشرة الإصدار فيما يخص أسهم الشركة الصادرة أو المطروحة أو المكتتب بها أو المستحوذ عليها أو المخصصة أو التي تم التعامل معها بشكل آخر، بمجرد نشرها يجب قراءتها على أنها تشمل أي إصدار، أو طرح، أو اكتتاب، أو استحواذ، أو تخصيص، أو تعامل بواسطة المستشار المالي أو شركاته التابعة التي تعمل بتلك الصفة. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للمستشار المالي وأي من شركاته التابعة الدخول في اتفاقيات تمويلية (بما في ذلك المبادلة أو عقود الفروقات) مع المستثمرين فيما يتعلق بالأسهم التي يمكن للمستشار المالي وأي شركاته التابعة الاستحواذ عليها أو امتلاكها أو التصرف فيها من وقت لآخر. ولا ينوي المستشار المالي الإفصاح عن حجم أي من هذه الاستثمارات أو التعاملات بخلاف ما هو مطلوب نظامًا في هذا الصدد.